

مارس
٢٠٢٢

المسئولية
المجتمعية
للشركات



مجتمعنا ... مسئوليتنا

سلسلة أهم المرجعيات الدولية المعنية بالمسئولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول

الإطار العام المنظم للمرجعيات الدولية

سلسلة المرجعيات الدولية المعنية بالمسئولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول

الإطار العام المنظم للمرجعيات الدولية

مقدمة

انطلاقاً من دور الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية للشركات بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتعزيز تطبيق نشاط المسئولية المجتمعية للشركات وسلوك الأعمال المسئول، فقد تقرر إصدار سلسلة من أوراق العمل متخصصة عن أهم المرجعيات الدولية للمسئولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول.

تهدف هذه السلسلة الي توفير موجز عن أهم المعايير والأطر والمبادرات الدولية لتنظيم ممارسات المسئولية المجتمعية الأمر الذي من شأنه مساندة الشركات على اختيارها للمرجعيات التي ستتناها عند التخطيط والتنفيذ والمتابعة وكتابة التقارير عن نشاطها في مجال المسئولية المجتمعية.

تتضمن هذه السلسلة الاستهلال بالإطار العام المنظم لأهم المرجعيات الدولية في مجال المسئولية المجتمعية من حيث التعرف على مختلف تصنيفاتها سواء بناء على أهدافها ومدى إلزاميتها وغيرها من التصنيفات الأمر الذي من شأنه يمكن من التعرف على الإطار العام لهذه المرجعيات. يتبع ورقة الإطار العام أوراق عمل منفصلة عن كل مرجع دولي يتم تناوله بشكل أكثر تفصيلاً.

لا تقدم هذه السلسلة قائمة بجميع المرجعيات الدولية، إلا أنه تم اختيار أهم هذه المرجعيات من المبادئ والإرشادات والمعايير الدولية بهدف توفير موجز عنها من حيث كيفية عملها والموضوعات التي تغطيها، وأيهم التي تستخدمها الشركات حالياً.

المسئولية المجتمعية/ سلوك الأعمال المسئول

تم تعريف المسئولية المجتمعية للشركات في استراتيجية مفوضية الإتحاد الأوروبي للمسئولية المجتمعية للشركات عن عام ٢٠١١ على أنها: "مسئولية الشركات عن تأثيرها على المجتمع". للوفاء بمسئوليتها المجتمعية، "يجب أن تقوم الشركات بدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان ومصالح المستهلك في عملياتها التجارية واستراتيجيتها بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بهدف تعظيم القيمة المشتركة لأصحابها/المساهمين والمجتمع المدني بوجه عام وتحديد الآثار السلبية المحتملة ومنعها والتخفيف من حدتها.

أما سلوك الأعمال المسئول (Responsible Business Conduct -RBC) هو مصطلح بديل قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع رجال الأعمال ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية. حددت المنظمة أن سلوك الأعمال المسئول هو:

١. المساهمة الإيجابية في التقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، و
٢. تجنب ومعالجة الآثار السلبية المتعلقة بالعمليات أو المنتجات أو الخدمات المباشرة وغير المباشرة للمؤسسة.

يستخدم الإتحاد الأوروبي كلا المصطلحين "المسئولية المجتمعية للشركات" و"سلوك الأعمال المسئول" بالتبادل.

المصدر: تقرير مفوضية الإتحاد الأوروبي عن المسئولية المجتمعية للشركات وسلوك الأعمال المسئول والأعمال وحقوق الإنسان، مارس ٢٠١٩.

اختيار أهم هذه المرجعيات من المبادئ والإرشادات والمعايير الدولية بهدف توفير موجز عنها من حيث كيفية عملها والموضوعات التي تغطيها، وأيهم التي تستخدمها الشركات حالياً.

أولاً: ما معنى المرجعيات الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات؟

اجتماعية أم مجتمعية؟

عرفت المنظمة الدولية للمعايير (ISO) المسؤولية المجتمعية بأنها (مسئولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع). واعتمدت (ISO) مصطلح (المسئولية المجتمعية) بدلاً من المسؤولية الاجتماعية للشركات، إشارةً إلى دور المسؤولية بشمول المجتمع، وأنها تشمل الجميع دون استثناء.

أثرت التحديات العالمية مثل تغير المناخ والنمو العمراني والتحول الرقمي والهجرة وتزايد عدد السكان في مواجهة محدودية الموارد الطبيعية وغيرها على مختلف الأطراف، حيث أدت الي تنامي موضوعات المسؤولية المجتمعية للشركات ومجالات التنمية المستدامة.

نتيجة هذا الاهتمام المتزايد ظهرت العديد من الأطر والمعايير الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات وسلوك الأعمال المسئول، حيث هدفت تلك المبادرات الدولية المختلفة لتحقيق القوة والاتساق في مجال معين من الأداء بناءً على توقعات مختلف أطراف المصلحة والإجماع بين الممارسين والمجتمع ككل.

استدامة الشركات

الأعمال المستدامة تدور حول إدارة الشركات مع التركيز على المستقبل.

يتعلق الأمر بتقليل التأثير السلبي للشركة على المجتمع، والامتثال للإرشادات الدولية والقيام بدورهم من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي.

أي أن تظهر الشركات، من خلال أفعالها، أنها تكتسب ثقة الموظفين والمستهلكين والمستثمرين ومختلف أصحاب المصلحة كل يوم.

الشركات التي تدمج الاستدامة في أعمالها الأساسية - وتستفيد من الطلب المتزايد على السلع والخدمات المستدامة وذات الكفاءة في استخدام الموارد - ستكون الفائزة في أسواق الغد.

المصدر: المكتب الحكومي السويدي، دليل للشركات عن سياسة الحكومة للأعمال المستدامة، ٢٠١٧

يتم تعريف " المرجعيات الدولية" أو "الأطر أو المعايير أو القواعد" بشكل عام على أنها: "أي مبادرة تسعى للتأثير على السلوك بحيث يمكن التعرف عليه وتحديده وإمكانية تكراره من أجل تحسين أداء الاستدامة للمؤسسات".

تشمل المرجعيات الدولية كلاً من المعايير القابلة للمراجعة وكذلك الإرشادات العامة وقواعد السلوك والمواثيق ومعايير الإدارة وإعداد التقارير وآليات ومعايير فحص الاستثمار. كما تشمل مختلف المبادرات سواء الطوعية أو القانونية أو الإلزامية.

تهدف "معايير وقواعد ومبادئ وإرشادات" المسؤولية المجتمعية إلى توفير نقاط مرجعية مقبولة بشكل عام لتحسين جوانب الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات.

يوجد عدد أكثر من ٣٠٠ من مختلف المرجعيات الدولية سواء قواعد، أو مبادئ، أو معايير أداء، أو معايير إدارية للمسئولية المجتمعية للشركات تم

تطويرها سواء من قبل الحكومات أو جمعيات الأعمال أو الأوساط الأكاديمية، ناهيك عن عدد كبير من قواعد السلوك

للشركات الفردية أو مبادرات إعداد التقارير. يخلق هذا "الثراء" في المرجعيات بعض من الارتباك بين الشركات والحكومات والمستهلكين.

ثانياً: أهمية تبني الشركات للمرجعيات الدولية المعنية بالمسئولية المجتمعية

تعمل العديد من الحكومات على تشجيع الشركات العاملة داخل نطاقها الجغرافي والشركات الوطنية العاملة بالخارج على تبني واستخدام المرجعيات الدولية للمسئولية المجتمعية/ سلوك الاعمال المسئول كأساس لعملهم. علي سبيل المثال تشير المفوضية الأوروبية إلى هذه الأدوات/المرجعيات الدولية على أنها "إطار عالمي متطور ومعزز للمسئولية المجتمعية للشركات" وتدعو المفوضية الأوروبية الشركات الكبيرة إلى الالتزام بمراعاة هذه الأدوات عند تطوير سياساتها الخاصة بشأن المسئولية المجتمعية.

تكتسب سياسات الشركات للمسئولية المجتمعية المصدقية المعتمدة بشكل واضح بالرجوع إلى إرشادات ومبادئ المسئولية المجتمعية للشركات المعترف بها دولياً. فكلما أشارت الشركات بشكل صريح إلى المجموعة الأساسية من المرجعيات والمبادئ التوجيهية للمسئولية المجتمعية المعترف بها دولياً، كلما أصبح من الممكن أن تكون توقعات مختلف الأطراف بسلوك أعمال مسئول مماثلة أينما تعمل الشركات في العالم وباختلاف الثقافات.

من مزايا تبني الشركات للمرجعيات الدولية للمسئولية المجتمعية/سلوك الاعمال المسئول هو المساعدة في دفع وتعزيز أداء الشركات من خلال ممارسة الأعمال بشكل أكثر مسئولية واستدامة وقابلة للمساءلة. كما تقدم هذه المرجعيات فهم واضح ومشارك لما تعنيه العديد من المفاهيم مثل "التنمية المستدامة" و"سلوك الاعمال المسئول" وغيرها من المفاهيم وكذلك المبادئ والمعايير الحاكمة لتلك المفاهيم.

تختار كل شركة مجموعة من تلك المرجعيات للمسئولية المجتمعية/سلوك الاعمال تقوم بإدماجها في أنظمتها، بناءً على احتياجاتها العملية والاستراتيجية ومجالات العمل ذات الصلة واهتمامات أصحاب المصلحة.

ثالثاً: ما هي أهم المرجعيات الدولية المعنية بمجال المسئولية المجتمعية؟

شهدت العقود الأربعة الماضية على وجه الخصوص تقدماً ملحوظاً في ظهور العديد من الأطر والمعايير والمبادئ والإرشادات والقواعد والمبادرات الدولية التي تساعد الشركات سواء على وضع السياسات والاستراتيجيات المعنية بنشاطها في مجال المسئولية المجتمعية أو تنفيذ ومتابعة ذلك النشاط أو أخيراً الإبلاغ عنه من خلال مختلف التقارير. في هذا الجزء سيتم عرض نبذة عن أهم تلك المرجعيات الدولية والأكثر شهرة واستخداماً من قبل مختلف المؤسسات.

الجدول رقم (١) نبذة عن أهم المرجعيات الدولية المعنية بالمسئولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول

المبادئ/ الارشادات/ المعايير	نبذة عنها
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان UN Guiding Principles on Business (UNGPs) and Human Rights (منذ عام ٢٠١١)	هي معيار عالمي لمنع ومعالجة مخاطر الآثار السلبية المرتبطة بالنشاط التجاري على حقوق الإنسان، وهي توفر الإطار المقبول دوليًا لتعزيز المعايير والممارسات فيما يتعلق بالأعمال وحقوق الإنسان. في يونيو ٢٠١١ تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع المبادئ التوجيهية لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد تنتج عن أنشطة الشركات ووضعها الممثل الخاص للأمم المتحدة جون روجي. تنطبق هذه المبادئ على جميع الدول والشركات. هناك ثلاث ركائز أساسية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة: <ul style="list-style-type: none"> • واجب الحكومات في حماية حقوق الإنسان، • مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، • ضرورة الوصول إلى الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
الاتفاق/الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact (منذ عام ٢٠٠٠)	هي اتفاقية غير ملزمة للأمم المتحدة لتشجيع الشركات حول العالم لتبني الاستدامة والمسئولية الاجتماعية، وتقديم تقرير عن تنفيذها. تم اطلاقها رسميا في عام ٢٠٠٠. تضم عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وبالتوقيع على هذا الاتفاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق. تأسست في عام ٢٠٠٠ بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان، وهي شبكة من الشركات والمنظمات والجامعات التي يديرها المقر الرئيسي في نيويورك. تتمتع الشبكة بانتشار عالمي مع أكثر من ١٣٠٠٠ عضو في أكثر من ١٦٠ دولة وحوالي ١٠٠ شبكة محلية. يتعين على الشركات المهتمة بالمشاركة في الاتفاق العالمي أن تكتب رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأن تلتزم بالعمل بنشاط على المبادئ العشرة. يقدم أعضاء الميثاق العالمي كل عام تقريرًا عن كيفية عملهم على المبادئ من خلال ما يُعرف باسم الاتصال حول التقدم (COP).
الاتفاقيات الأساسية وإعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (منذ عام ١٩٧٧)	أرست منظمة العمل الدولية (ILO) الأساس لمعيار عالمي أدنى لحقوق العمال. الاتفاقيات الأساسية الثمانية لها أهمية خاصة. الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل هو أداة مهمة أخرى في خلق فرص عمل مع ظروف عمل لائقة في الاقتصاد العالمي. في السنوات الأخيرة، زادت منظمة العمل الدولية من تعاونها مع الشركات متعددة الجنسيات والدول الأعضاء من أجل تحسين ظروف العمل في سلاسل التوريد العالمية.
المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات OECD Guidelines for Multinational Enterprises	وهي تعد جزء من الأجزاء الأربعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات والذي تلتزم بموجبه الدول المنضمة الي الإعلان بتوفير بيئة استثمارية دولية منفتحة وشفافة وبتشجيع المساهمات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. جري أكثر من تنقيح لتلك المبادئ التوجيهية كان آخرها عام ٢٠١١. هي أشمل مجموعة من التوصيات المدعومة من الحكومات بشأن سلوك المسئول للأعمال/المستثمر. تغطي تسع مجالات من السلوك المسئول لأعمال وهي الإفصاح عن المعلومات وحقوق الانسان والتوظيف والعلاقات الصناعية والبيئة والرشوة والفساد ومصالح المستهلك والعلوم والتكنولوجيا والمنافسة وفرض الضرائب.

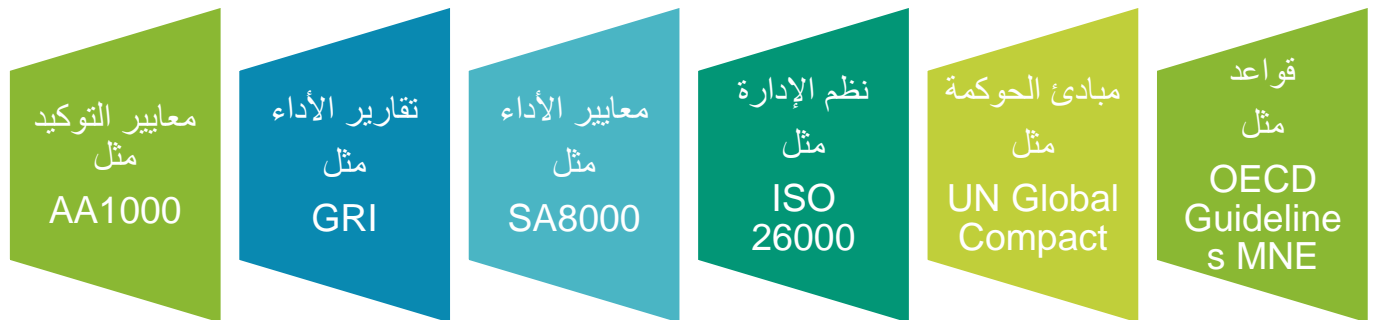
الجدول رقم (١) نبذة عن أهم المرجعيات الدولية المعنية بالمسؤولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول

المبادئ/ الإرشادات/ المعايير	نبذة عنها
	هي موجهة من الحكومات الي الشركات متعددة الجنسيات وتحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات لممارسة الأعمال المسؤولة. كما توفر إطارًا أساسيًا للمسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بقضايا مثل عمالة الأطفال والبيئة والفساد. كما تعهدت الدول التي وقعت على إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإنشاء نقطة اتصال وطنية (NCP) يمكن الإبلاغ عن الشركات التي تنتهك الإرشادات.
إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسلوك المسئول للأعمال OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct (منذ عام ٢٠١٨)	هو دليل يوفر دعم للشركات بشكل عملي لتطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات. تم اعتماد الدليل في ٣١ مايو ٢٠١٨ خلال الاجتماع الوزاري السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من قبل ٤٨ دولة.
المعيار الإرشادي ISO 26000 بشأن المسؤولية الاجتماعية (منذ عام ٢٠١٠)	يستمد معيار إيزو ٢٦٠٠٠ مضمونه العام من المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وي طرح نفسه كإطار مرجعي دولي مشترك بين المنظمات. ظهر المعيار سنة ٢٠١٠ لتتويجا لعمل يجمع ٤١ منظمة دولية كبرى و ٥٠٠ خبير و ٩١ دولة. ويعد هذا المعيار طوعيا ولا يمكن للجهات التي تعتمده من الحصول على شهادة تصديق ومطابقة. يحدد للمنظمات معايير المسؤولية المجتمعية والحوكمة والأخلاقيات.
جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٥	اتفقت دول العالم على جدول أعمال للتنمية المستدامة، مع ١٧ هدفًا جديدًا للتنمية المستدامة والتي سيتم تطبيقها حتى عام ٢٠٣٠ (خطة ٢٠٣٠). تشمل الأجندة جميع جوانب التنمية المستدامة مثل السلام والعدالة والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية والمناخ والبيئة. يلعب قطاع الأعمال دورًا مركزيًا في تنفيذه ويتم حث الشركات على تحليل جدول الأعمال وأهدافه واستخدام إبداعاتهم وقدراتهم الإبداعية للمساعدة في تحقيق الأهداف أثناء تطوير عملياتهم الخاصة في نفس الوقت. تم إنتاج SDG Compass كأداة لمساعدة الشركات على ربط عملياتها بأهداف خطة عام ٢٠٣٠ وبالتالي تحديد فرص الأعمال.
شراكة الصفقة العالمية Global Deal منذ عام ٢٠١٦	هي عبارة عن منصة تعاونية بين الدولة والشركات والنقابات العمالية لتعزيز الحوار والتعاون في سوق العمل وتحقيق ظروف عمل محسنة وإنتاجية أكبر ونمو اقتصادي أكثر شمولاً. تم إطلاق الصفقة العالمية من قبل رئيس الوزراء السويدي وتم وضعها بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة العمل الدولية. تم إطلاق المنصة في سبتمبر ٢٠١٦ مع مجموعة أساسية أولية من الدول والشركات والنقابات العمالية. تستند الشراكة في Global Deal إلى الالتزامات الطوعية التي يتم تحديدها كل شريك، ولكن مع أهداف عامة مشتركة. على سبيل المثال، التزمت هولندا بتعزيز الامتثال لمعايير العمل في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاتفاقات القطاعية. التزمت فرنسا بإنشاء منصة للحوار الاجتماعي الدولي لتبادل المعلومات والأمثلة الإيجابية. تم نقل مسؤولية تطوير شراكة الصفقة العالمية من المكاتب الحكومية إلى وحدة الدعم التابعة لأمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تم إنشاؤها رسميًا فيما يتعلق بحفل التسليم في باريس في نوفمبر ٢٠١٨.
إرشادات إعداد التقارير	وضعت إرشادات مبادرة التقارير العالمية المعايير للشركات لكتابة تقارير الاستدامة. يشمل تقرير الاستدامة التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركة والتي تسببها

الجدول رقم (١) نبذة عن أهم المرجعيات الدولية المعنية بالمسؤولية المجتمعية وسلوك الأعمال المسئول

المبادئ/ الارشادات/ المعايير	نبذة عنها
المبادرة الدولية للتقارير "Global reporting initiative"	أنشطتها اليومية. كما يعرض التقرير قيم المنظمة ونموذج الإدارة. وتنقسم المؤشرات إلى فئات الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتشمل كل العناصر من ممارسات التوريد وحتى سلوك مكافحة الفساد.
شهادة نظام إدارة البيئة أيزو ١٤٠٠١	هي المواصفة الأشهر عالمياً لنظام الإدارة البيئية، حيث تقوم هذه المواصفة بتحديد الطريقة المثلى لوضع نظام إدارة بيئية فعال. وقد تم تطويرها لتساعد المؤسسات على استدامة نجاحها التجاري مع أخذ الحفاظ على البيئة بعين الاعتبار.
معييار SA8000 للمحاسبة الاجتماعية	هو معيار تطوعي يمكّن الشركات من مراقبة مسؤولياتها الاجتماعية ومراقبتها باستمرار وتحسينها. هو معيار رائد لإصدار الشهادات للشركات والمؤسسات المختلفة حول العالم. تم تصميم هذا المعيار في الأصل في ١٩٩٧ من قبل منظمة تسمى Social Accountability International. هو معيار لنظام الإدارة الذي يحدد أداء الشركات في تسع مجالات أساسية للمساءلة الاجتماعية في بيانات عملها ويضمن التحسين المستمر في جميع المجالات. يعكس هذا المعيار المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية. تولي الشركات الحاصلة على شهادة المسؤولية الاجتماعية SA 8000 أهمية لنظام الإدارة الشامل من أجل الحفاظ على الامتثال للمعايير، ورعاية مشاركة الموظفين والتواصل، والتعاون بين الوظائف والتعاون في سلسلة التوريد.
مبادرة AA1000 التي أعتها مؤسسة AccountAbility	يهدف المعيار الي تحسين جودة تقارير الاستدامة. وهذا المعهد AccountAbility هو منظمة غير ربحية تعمل مع شركاء في مجالات الأعمال والمجتمع المدني والحكومات بهدف استحداث طرق جديدة لضمان أن تكون المنظمات مسؤولة عن تأثيراتها الاجتماعية والبيئية.

يمكن تصنيف أهم مرجعيات الدولية للمسؤولية المجتمعية للشركات وسلوك الأعمال المسئول بناء على طبيعتها كما هو موضح في الشكل التالي:



رابعاً: هل تتكامل المرجعيات الدولية المعنية بمجال المسؤولية المجتمعية؟

تتكامل المرجعيات الدولية المعنية بالمسؤولية المجتمعية وهناك تعاون وثيق بين مختلف تلك المبادرات ويمكن تصنيف تلك المرجعيات وفقاً لمرحل أداء الأعمال المستدام في الشركات والتي يمكن تصنيفها على هيئة الأسئلة التي تحاول الشركة الإجابة عليها عند الاضطلاع القيام بأنشطة مسؤولية مجتمعية وذلك كما يلي:

- 1- صياغة السياسات: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة/الشركة بتحديد القيم الأساسية والمبادئ التي ستعتمد عليها كنقطة انطلاق للقيام بأنشطة المسؤولية المجتمعية/سلوك الأعمال المستدام. وبالتالي تحاول الشركة الإجابة على تساؤل "ما يجب القيام به؟".
- 2- التنفيذ: في هذه المرحلة يتم تحديد المخاطر والفرص وإدارتها للقيام بأنشطة المسؤولية المجتمعية/سلوك الأعمال المستدام وتحديد إجراءات العناية الواجبة **due diligence**. هنا تحاول الشركة الإجابة على تساؤل "كيفية القيام به؟".
- 3- الإبلاغ والإفصاح: تتضمن هذه المرحلة الإفصاح والإبلاغ عن أثر نشاط الشركة على المجتمع سواء كانت إيجابية أو سلبية وذلك من خلال مختلف التقارير وبالتالي تتمكن الشركة من متابعة إنجازها في القيام بأنشطة المسؤولية المجتمعية/سلوك الأعمال المستدام. التساؤل هنا هو "كيفية قياس التقدم المحقق؟".

• المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات OECD Guidelines for MNE.
• الاتفاق/الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact
• مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
• إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية.

1- صياغة
السياسات
ما يجب القيام
به؟

• الأجندة العالمية 2030
• معايير الأيزو

2- التنفيذ
كيف يتم القيام
به؟

• المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).
• وإطار إعداد التقارير المتكامل التابع للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC).
• ومبادرة أطر الإبلاغ والتوكيد في مجال حقوق الإنسان (RAFI).

3- كتابة التقارير
كيفية قياس
التقدم؟

- AccountAbility. (2004). Strategic challenges for business in the use of corporate responsibility codes, standards, and frameworks Issue Management Tool (Ser. WBCSD Accountability and Reporting Working Group).
- European Commission. Directorate-General for Employment, & Social Affairs. Unit D. (2004). ABC of the main instruments of Corporate Social Responsibility. Office for Official Publications of the European Communities.
- European Commission. (2013). An analysis of policy references made by large EU companies to internationally recognised CSR guidelines and principles.
- European Commission. (2019). Corporate Social Responsibility, Responsible Business Conduct, and Business & Human Rights Overview of Progress
- Mazurkiewicz, P. (2004). Corporate environmental responsibility: Is a common CSR framework possible. World Bank, 2(1), 1-18.
- OECD. (2009). Overview of selected initiatives and instruments relevant to corporate social responsibility. Annual report on the OECD guidelines for multinational enterprises 2008.
- Stanislavska, L., Margarisova, K., & Stastna, K. (2010). International standards of corporate social responsibility. AGRIS on-line Papers in Economics and Informatics, 2(665-2016-44847), 63-72.
- Williamson, N., Stampe-Knippel, A., & Weber, T. (2014). Corporate social responsibility national public policies in the European Union. Compendium, 13.